

الصناعة السياحية ودورها في تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني في ظل قيود التنمية المستدامة

أوريسي هبة الله
طالبة دكتوراه
جامعة العربي التبسي - تبسة -
h.ourici12@yahoo.com

مسعي بلال
أستاذ مساعد قسم أ
جامعة العربي التبسي - تبسة -
hilel_messai@yahoo.com

ملخص:

إن توفر إمكانيات ومقومات سياحية طبيعية وثرائية ومن ثم استغلال هذه الموارد والمقومات والإمكانيات يؤدي إلى بناء صناعة سياحية متقدمة ومتطورة تؤدي دورها في الاقتصاد على أتم وجه، فتأهيل المقومات السياحية ينعكس إيجاباً على استدامة السياحة وبالتالي استدامة الاقتصاد بتنوع قاعدته فالتنوع الاقتصادي يمكن اعتباره كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، والذي يقصد به إحداث سلسلة متعاقبة من التحولات الهيكلية والبنائية في القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سعياً للخروج من مصادر الدخل الوحيد والتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع رئيسي واحد وتخفيف الضغط على الموارد الناضبة، مما يؤدي إلى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لتكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ، يوفر الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة السياحية، التنوع الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Abstract:

La disponibilité des possibilités et le potentiel dans le tourisme et le patrimoine naturel et ensuite exploiter ces ressources et d'ingrédients et de prospects potentiels pour construire l'industrie touristique avancées et sophistiquées jouent leur rôle dans l'économie au maximum; la réforme du potentiel touristique se reflète positivement sur la durabilité du tourisme et donc la durabilité de l'économie a diversifié sa base, la diversité et économique peut être considéré comme un mécanisme pour activer l'efficacité la facilité d'utilisation des ressources disponibles, et qui est destiné à faire une série successive de changements structurels et structurels dans la base économique et l'augmentation de la contribution des secteurs économiques dans le PIB dans un effort pour sortir des seules sources de revenus et de réduire la dépendance excessive sur un secteur clé et alléger la pression sur les ressources non renouvelables, ce qui conduit à la liquidation de tous manifestations de sous-développement et la dépendance et la possibilité de créer une variété d'ingrédients de bases économiques solides, des activités d'enchevêtrement et de modules intégrés, cette règle soient en mesure de répondre aux changements structurels dans le futur mode de production et d'adaptation aux exigences du développement, de manière à atteindre à la fin, la production d'énergie et de la productivité de l'auto-renouvellement d'une performance économique et sociale de l'efficacité, fournit les besoins fondamentaux des générations présentes et futures.

المقدمة:

تعتبر السياحة أهم ظاهرة اقتصادية واجتماعية في عالم اليوم، فصناعة السياحة كقطاع إنتاجي تحتل موقعا هاما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية كما تعتبر من القطاعات الاقتصادية المكملة للقطاعات الأخرى والتي لها مردودها وأهميتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهين الأسعار المسجلة في الأسواق الدولية، فالمحروقات، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نزوب تلك الثروة في الأجلين المتوسط والبعيد فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لتنوع قاعدة الاقتصاد الوطني أمر أكثر من ضروري ويعتبر القطاع السياحي أحد أهم هذه البدائل الإستراتيجية، وإذا ما أمكن استغلال العوائد النفطية الحالية في ترقية هذا القطاع من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتوفير فرص مناسبة لتمويل الاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية، فإنه يمكن تحقيق تنوع اقتصادي مبني على موارد إنتاجية غير ناضبة، وبالتالي فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية مداخلتنا من خلال التساؤل التالي:

هل يمكن اعتبار القطاع السياحي أحد البدائل الإستراتيجية لتحقيق تنوع اقتصادي في ظل قيود التنمية المستدامة؟.

وسوف يتم الإجابة على التساؤل المطروح وفق المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري للصناعة السياحية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

ثانيا: ماهية التنوع الاقتصادي .

ثالثا: الصناعة السياحية المستدامة كبديل استراتيجي لتحقيق تنوع اقتصادي في الجزائر.

أولا- الإطار النظري للصناعة السياحية والتنمية المستدامة:

1- التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية ومواردها، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

التعريف العام الشائع "تعريف برونفلاند": يلخص المفهوم بعبارة بسيطة هي: "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة- للاستجابة لحاجاتها أيضا"⁽¹⁾ من خلال تقرير

(مستقبلنا المشترك) الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند (Brundtland).

يتضح من خلال هذا التعريف أنه وعلى المدى الطويل لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا وحماية بيئية.

وجوهر مفهوم التنمية المستدامة، هو وجوب ألا تهدد الممارسات الحالية، مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الاقتصادية الحالية، أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية، أو تحسنها لضمان نفس المستويات المعيشية، أو مستويات أفضل للأجيال القادمة.⁽²⁾

إلا أن هناك إجماع، على أن التنمية المستدامة، يتضمن مفهومها ما يلي:⁽³⁾

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة، والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية، للتعامل مع القضايا البيئية الأخذة في الظهور، عملا بمبدأ الوقاية خير من العلاج، وقد ثبت أن هذا، أكثر فاعلية، وأقل تكلفة من التعامل مع هذه القضايا بعد استفحال أمرها.
- وضع سياسات للبيئة والتنمية، نابعة من الحاجة إلى التنمية المستدامة، مع التركيز على تنشيط النمو وتغيير نوعيته، ومعالجة مشكلات الفقر، وسد حاجات الإنسان، والتعامل مع مشكلات النمو السكاني، ومع صيانة وتنمية قاعدة المصادر، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.

نتيجة النمو المتسارع للسياحة وتزايد أهميتها برزت ظواهر سلبية على البيئة والثقافة المحلية وصلاحيات الموارد السياحية، وتبلورت عن هذه التأثيرات مفاهيم ومواقف وسياسات أبرزها مفهوم الاستدامة، والذي جاء في جدول أعمال القرن 21 خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المعروف بقمة الأرض، والذي انعقد في سنة 1992 بالبرازيل، ويتضمن خطة لضمان مستقبل مستدام لكوكب الأرض خلال الفترة الحالية وحتى بدايات القرن القادم، حيث يحدد المسائل البيئية والتنمية التي تهدد بأحداث وكوارث اقتصادية وبيئية وي طرح إستراتيجية للتحويل إلى ممارسات تنموية أكثر استدامة. وقد طورت مبادئ الاستدامة أكثر في قمة 2002 العالمية للتنمية المستدامة، حيث شددت منظمة السياحة العالمية بالمناسبة على أهمية أخذ السياحة في الاعتبار في أي إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة كون السياحة تعتبر من النشاطات التنموية التي تعتمد على البيئة بمختلف مكوناتها وعناصرها، الأمر الذي أدى إلى التفكير في التخلي على السياحة التقليدية والتفكير في السياحة المستدامة التي تهتم بحماية الموارد البيئية والحضارية والحفاظ على ثقافة المجتمع للأجيال القادمة.

2- الصناعة السياحية وعلاقتها بالتنمية المستدامة:

أول تعريف محدد للسياحة كان عام 1905 من طرف العالم الألماني "جويرفرديلر" فعرفها بأنها: "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضاً إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرة تقدم وسائل النقل"⁽⁴⁾.

وتعرفها مدرسة الفكر السياحي السويسرية من خلال تعريف الخبيران "Kraft و Hunziker" بأنها: "مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة لسفر وإقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو ترتبط بعمل مأجور"⁽⁵⁾.

وعرفها "Robert Lanquar" على أنها: "عبارة عن مجموعة الأنشطة المترابطة والمتعلقة بالسفر ووقت الفراغ، وهي صناعة هدفها إشباع حاجات السائح من خلال استغلال الموارد السياحية وتحويل الموارد البشرية والمادية والمالية إلى خدمة"⁽⁶⁾.

تبرز التعريفات السابقة الحقائق التالية:

- تنشأ السياحة نتيجة لتنقل الأشخاص وإقامتهم في أماكن مختلفة.
- تتضمن السياحة السفر والإقامة والأنشطة المترتبة عليها بشكل مؤقت.
- الزيارة لأغراض غير الإقامة الدائمة أو العمل.

وتعرف السياحة المستدامة "Sustainable Tourism" على أنها: "التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"⁽⁷⁾.

من أبرز العوامل المؤثرة في السياحة كصناعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأخيراً البيئية، فهذه العوامل تتداخل في تأثيراتها، فهي ليست منعزلة عن بعضها الآخر وإنما تكاد تكون نسيجاً متجانساً في التأثير يطلق عليه تسمية بيئية صناعة السياحة وهي:⁽⁸⁾

أ- تأثير السياحة على النواحي الاقتصادية:

تعتمد العديد من الدول في اقتصادياتها على السياحة لما لها من مزايا اقتصادية تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرخاء في الدول سواء كانت صناعية أو نامية، ومن مزاياها نذكر:

- زيادة الدخل بالعمولات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية.
- مساعدة السياحة في زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على السياحة في الدخول للأسر والأفراد.
- تشكل السياحة قطاع تصديري يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية.

• يعتبر الاقتصاد السياحي أن الليلة السياحية وحدة للإنفاق السياحي، حيث يتكون هذا الأخير من حاصل ضرب معدلات الإنفاق اليومي في مجموع الليالي السياحية لكل مجموعة سياحية من جنسيات مختلفة.

• تمثل السياحة جزء من المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات

• تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحيا، فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية والمناخية الفريدة والتي غالبا ما تكون محرومة من العمران. وبامتدادها فهي تعمل على إعادة التوازن إليها نتيجة الاستثمارات في المشروعات السياحية وبالتالي تزيد من دخول المؤسسات والأفراد في هذه المناطق.

• تعمل السياحة على زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء وبهذا تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع من الخدمات والسلع.

• مساهمة السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني و الأجنبي.

• خلق فرص أكبر للعمالة.

ب- تأثيرات السياحة على النواحي الاجتماعية: وأهم الآثار الإيجابية اجتماعيا ما يلي: (9)

• الاتصال الحضاري و المزيج الثقافي مع الشعوب.

• الحفاظ على الآثار التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية والارتقاء بها عالميا.

• ترقية الصناعات التقليدية وإثراء التراث الثقافي.

من جهة أخرى لا تخلوا أيضا السياحة من الآثار السلبية في الجانب الاجتماعي والمتمثلة فيما يلي: (10)

• الانحلال الخلقي نتيجة تصادم الأفكار والطبائع.

• ظهور آفات خطيرة في المجتمع نتيجة التقليد وكذا الأمراض الفتاكة.

• البناءات الفوضوية التي تتلف الطبيعة والأراضي الفلاحية.

• الانقسام الطبقي الذي يظهر لنا سياحة رقيقة وأخرى دنيا.

• فقدان الهوية الوطنية والتقاليد في حالة عدم إعطائها أهمية خاصة.

• ظهور عادات استهلاكية في الدول النامية لا تتناسب مع مستوى معيشتها نتيجة الحركة السياحية الخارجية.

ج. تأثيرات السياحة على البيئة:

شاهد القرن العشرين ومع بداية القرن 21 تطورا تكنولوجيا كبيرا صاحبه كذلك تطورا في حركة السياحة، وكان من نتائج هذا التطور والتقدم سواء تكنولوجيا أو سياحيا ظهور ما يسمى بتلوث البيئة. فكلما زادت حركة السياحة بأعدادها الهائلة المستخدمة وسائل النقل المتنوعة زاد تلوث الهواء وزادت نسبة الضوضاء.

ففي السابق كانت السياحة تنتج خدمات ذات جودة عالية لكن على حساب البيئة والموارد الطبيعية أما اليوم فإن السياحة الخضراء (ثقافة المحافظة على البيئة) في إطار مبدأ الممارسة الأفضل تنطوي على إتباع نظام متكامل يشتمل على إدارة البيئة كجزء لا يتجزأ من العمليات التي تقوم بها المؤسسات السياحية حيث يرى بغرام أن صناعة السياحة اليوم ملتزمة بهذا النظام المتكامل و حريصة على ترسيخه في إطار ميثاقها.⁽¹¹⁾

وتساهم المنظمة العالمية للسياحة ومجلس السفر والسياحة العالمي على تقديم برنامج مكثف للأعضاء يطلق عليه اسم البرنامج الكوني الأخضر لترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة والارتقاء بممارسات صناعة السياحة لتصبح حقا في خدمة المجتمعات والحضارات المختلفة.

كما للسياحة تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على القطاعات الأخرى كقطاع النقل والصحة والثقافة... الخ، وكذلك تتميز السياحة بمجموعة خصائص كونها غير ملموسة، وأنها عبارة عن منتج مركب، تؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى.

3- معوقات السياحة:

تواجه السياحة مشكلات وصعوبات تحد من نشاطها السياحي أو تؤثر على برامجها بصفة دائمة أو مؤقتة، وأهم هذه المعوقات ما يلي:⁽¹²⁾

- الأوضاع السياسية والأمنية: نتيجة للمقاطعة أو الحصار الذي يفرض على دولة ما، أو نتيجة للمعارضة أو الصراعات الداخلية ربما يحول دون وفود السياح إليها.
- نقص الخدمات السياحية وعدم توافر المرافق الضرورية لاحتواء السياح، نتيجة لمحدودية عدد المطارات والموانئ ومحطات القطارات والفنادق والمطاعم وشركات النقل.
- الأمراض والأوبئة التي تنتشر في بعض الدول بشكل مفاجئ، والتي تشكل مانعا قويا للسياحة.
- الكوارث الطبيعية كلها تعد ظروفًا طارئة للسياحة.
- عدم التنوع في عرض المنتج السياحي، حيث أن الاقتصار على بعض المنتجات أو البرامج ينعكس بصفة سلبية على خيارات السائح.
- عدم وجود مكاتب سياحية خارجية تتولى عملية الترويج في كافة الدول لتظهر عوامل الجذب السياحية المتوفرة في الدولة ومستوى جودة الخدمات السياحية وكل ما يهم السائح.

ثانيا: ماهية التنوع الاقتصادي:

للتنوع تعريفات متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، ففي حين يربط البعض التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية حيث يرتبط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن، ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنوع حسب اتجاه

كل منهما، فهناك التنوع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، والتنوع الرأسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة¹³.

التنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه " العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.¹⁴

وبشكل عام فالتنوع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو " تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية".¹⁵

1- أهمية التنوع الاقتصادي:

- لا بد من التأكيد على أهمية التنوع الاقتصادي الحقيقي للاعتبارات التالية:¹⁶
- يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتقلب النمو في البلدان العربية أعلى منه في بقية مناطق العالم.
- يُعدّ تنوع الاقتصاد أساسياً لإيجاد فرص العمل، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل، ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يُعدّ أكبر مشغّل في كثير من الدول العربية، في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة.
- يفتح التنوع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة، وفي المقابل تحتاج عملية تنوع الصادرات إلى جني فوائد اندماج متبصر في الاقتصاد العالمي يراعي إستراتيجية البلد ويهدف إلى تعزيز النمو في المدى الطويل.
- وتتمثل أهميته في الآتي:¹⁷
- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية.
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات.

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري :
- توليد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية.
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- رفع معدل التبادل التجاري.
- توليد الفرص الوظيفية، ذلك لأن التنوع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.
- زيادة القيمة المضافة : يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً
- تعزيز التنمية المستدامة.

إن التنوع، كأى دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاجته بالواقع المعاصر وتكمن قواعده في الآتي:¹⁸

القاعدة الأولى :تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنوع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي.

القاعدة الثانية : قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنوع الفاعل والحقيقي.

ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد . ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم¹⁹.

بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو أن تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، لعل جل الصعوبة يكمن في كيفية تنمية القدرات البديلة والسير على وفق الخطة التنموية في الوقت ذاته، فلا ريب أن التنمية هي عملية شاملة في مستلزماتها من الموارد المادية والبشرية وهي شاملة في ما تستهدفه من نتائج سواء في المستوى المادي "التنمية الاقتصادية" أم في المستوى الإنساني "التنمية البشرية"، فالمشكلة الأساسية هنا تكمن في صعوبة تحقيق هدي التنمية والتنوع بالمستوى المطلوب في الوقت ذاته. لأن ذلك لابد أن يؤثر في تخصيص الموارد أو الأهداف النهائية من ناحية، ومن ناحية ثانية، تثير القطاعات البديلة المستهدفة في التنوع مسألة التكاليف، فتتميتها في ظل تخلف أساليب الإنتاج فيها يضع قيداً حقيقياً على النمو الاقتصادي.²⁰

وتعتمد تجارب بعض الدول في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج؛ فعندما تتوافر عناصر الإنتاج الزراعي من أراضي خصبة ومياه ومناخ، فيمكن التوسع في إسهام القطاع الزراعي، وعندما تتوافر عناصر التوسع في الإنتاج الصناعي من مواد أولية وتقنية ويد عاملة مدربة فيمكن التوسع باتجاه الإنتاج الصناعي، وهناك دول أخرى يعتمد تنويع القاعدة الصناعية فيها على المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، أو على قطاع السياحة أو الخدمات المالية، وتسعى الدول النفطية بشكل عام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالتوسع في الصناعات البتروكيمياوية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الحديد والألمنيوم والخزف والإسمنت والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بمعنى أن تجارب الدول في مجال تنويع القاعدة الاقتصادية تتباين باختلاف المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتوافرة فيها²¹.

ثالثا: الصناعة السياحية المستدامة كبديل استراتيجي لتحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر:

1- الواقع الاقتصادي الجزائري:

يمثل النفط والغاز الطبيعي ثروة هامة للجزائر، وبالرغم من أن الحكومة شجعت الصناعات الثقيلة وتركيزها في مؤسسات مركزية، ولكن تغطي عليها اقتصاديات النفط. إنّ ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، يجعل الاقتصاد الجزائري ريعيا أحاديا، مما قد يدخل اقتصاد البلاد يعيش على تقلبات السوق البترولية والانعكاسات المترتبة عن ذلك، ليصنف على أنه "اقتصاد اختلال وليس اقتصاد توازنات" حسب خبراء الاقتصاد.

فمنذ بداية 2014 حتى الآن تراجعت أسعار النفط العالمية بشكل حاد بأكثر من 50٪ من قيمتها، فقد انخفض من 110 دولارا لأقل من 50 دولارا للبرميل، وتعتبر الجزائر واحده من الكتل الإقليمية الأكثر تضررا من انخفاض أسعار النفط، نظرا لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل، ، والملاحظ أن سعر البترول خاضع لهزات وتغيرات موسمية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة المقاربة المالية المؤثرة على التوازنات المالية للبلاد.⁽²²⁾

وقد دفع الانهيار الحالي لأسعار النفط بالمطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنوع الاقتصادي والتي يتم قياسها من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات الغير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر مؤشرا على مدى التغير الهيكلي لاقتصاديات الدول أو من خلال نسبة مساهمة الصادرات الغير النفطية إلى إجمالي عائدات التصدير.

وعلى مستوى العديد من القطاعات الإنتاجية، وفي هذا الإطار، عمدت الحكومة الجزائرية إلى وضع العديد من البرامج لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وحتى الاقتصاد الوطني ككل. وفي سبيل تأهيل المؤسسات الوطنية والرفع من قدراتها التنافسية أطلقت الحكومة الجزائرية مشاريع كبرى شملت الآلات الأساسية الأربعة للاقتصاد: تهيئة الإقليم، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

وبعد الإعلان عنها سنة 2006، والتشاور حولها خلال سنة 2007 في إطار الجلسات الوطنية للصناعة لم يتم تبني الإستراتيجية الصناعية الجديدة. لكن تم رسم خطط لتشجيع الاستثمار الخاص، والتي تطمح إلى

طرق أبواب القطاعات ذات الإمكانيات التنموية العالية. وفي سنة 2002 ، بدأت خطة إنعاش القطاع الفلاحي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) بهدف دعم التجديد الفلاحي وإعادة بعث الاهتمام بالقطاع الفلاحي كمكون رئيسي في الخطط التنموية المرسومة. أما في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، فقد استهدفت السياسة التنموية المتبناة في سنة 2001 والمرتكزة على تشجيع الاستثمار الخاص، والشراكة إلى عصرنة قطاع الصيد البحري، حماية الثروة السمكية، تطوير تربية المائيات إضافة إلى ترقية التكوين والبحث العلمي.

وفي إطار استغلال المؤهلات والإمكانيات السياحية غير المستغلة التي تتوفر عليها الجزائر، تبنت الجزائر مخطط يكفل تنمية القطاع سيحي يرسم الأفق قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل (2009-2015-2025) التي تكفل تنمية القطاع السيحي، بما في ذلك السياحة الصحراوية والجبلية، ويتخلل المخطط مشاريع بناء مدن سياحية.

وبعد الشروع في تطبيق السياسات القطاعية لإنعاش الاقتصاد الوطني، أعطت الحكومة الأولوية لتأهيل البنية التحتية الوطنية، ففي سنة 2005 تم إطلاق مخطط تكميلي لدعم النمو PCSC بغية تحسين الخدمات العمومية الموفرة للمتعاملين الاقتصاديين وعامة الشعب، كما تم اعتماد مخططين يستهدفان الهضاب العليا والجنوب، وخصصت الحكومة لانجاز هذه المخططات غلاف مالي يقدر ب 180 مليار دولار للفترة الممتدة حتى سنة 2009 ، منها 70% للبنى التحتية القاعدية، السكن والتجهيزات العمومية، وذهب الجزء الأكبر من هذه المخصصات إلى المخطط الوطني لهيئة الإقليم 2005-2025.⁽²³⁾

2- مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي:

تشير الإحصاءات الصادرة عن مجالس السياحة والسفر العالمي إلى إن قطاع السياحة يسهم بشكل مباشر وغير مباشر بأكثر من (10 %) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وكذلك في التكوين الرأسمالي العالمي والإيرادات الضريبية، كما تعد السياحة من الأنشطة التي تدر ريع صريح ومهم فعلى مستوى البلدان العربية على سبيل المثال فإن مساهمة السياحة الدينية في السعودية بلغت (12 %) من الناتج المحلي الإجمالي وفي الإمارات حيث ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات السياحة من إجمال الإيرادات الكلية من (22 %) عام 2003 م إلى (32.3 %) عام (2007) م، كما إن مصر تحصل على واردات من السياحة تقدر بعشرة مليارات دولار وهي في حدود سياحة بيئية وأثرية، ويزداد دور السياحة أيضا في تنمية الصادرات في البلدان ذات الجذب السيحي المهم، فتصل نسبة الصادرات بسبب السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (12 %) وإسبانيا (30 والنمسا (33 %) والمكسيك (20 %) وذلك ما يخرج السائح للبلد خلال مدة سياحته، إضافة إلى الدور المهم للسياحة في تعزيز وتقوية الاقتصاد المحلي على المستوى الكلي للسياحة أدوار تنمية تنوعيه ومزايا في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية أخرى²⁴.

3- واقع السياحة في الجزائر:

أ- الإيرادات السياحية للجزائر

تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته، وتعد أيضا من العناصر التي تستغلها الحكومات في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، سيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبرا في الناتج الوطني الإجمالي، إذ يصبح من الضروري التركيز على العوامل الأساسية المؤثرة في حجم الإنفاق، الذي يتوقف عليه حجم الإيرادات السياحية.⁽²⁵⁾

ومن البديهي القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السياح في الدول السياحية المضيضة على مختلف السلع والخدمات السياحية، وأيضا من مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع إذ كلما اتسع نطاق الخدمات السياحية كلما ازدادت الإيرادات المتأتية منها.

وفي الجزائر لم يحدث تطور في حجم الحركة السياحية الدولية الوافدة إليها، وكان ذلك نتيجة حتمية لضعف مكونات العرض السياحي من فنادق وخدمات سياحية وبنى أساسية وغيرها، إضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال عقد التسعينات، ولا شك أن هذا الوضع ساهم في تعقيد القطاع ومن ثم أثر سلبا على حجم الإيرادات المتأتية منه.

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين الإيرادات السياحية خلال الفترة (2006-2009).

جدول رقم (1): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2006-2009) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009
الجزائر	0.22	0.22	0.3	0.33

المصدر: على الموقع: www.mta.gov.dz

إن هذا التحسن التدريجي في الإيرادات السياحية الجزائرية يعود إلى محاولة البلاد بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية، حيث تبنت في هذا الإطار إستراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي نحو هذا القطاع.

ب - مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول، وللاشارة فإن بعض الدول المصدرة للبتترول كالدول الخليجية أعطت للسياحة أهمية متميزة ضمن قطاعاتها الاقتصادية، إذ تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10%⁽²⁶⁾، وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها يفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع.

والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج الإجمالي لديها:

جدول رقم (2): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2009) الوحدة:

%

السنوات	2006	2007	2008	2009
حصة السياحة في الناتج المحلي	1.02	1.7	2.05	2.3

المصدر: وزارة السياحة ، مديرية الإحصائيات.

مما سبق يتضح أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة محل الدراسة كانت متواضعة جدا وليست ذات أهمية لم تتجاوز 2.3 % من الناتج سنة 2009 ، وتعتبر هذه المساهمة متدنية مقارنة بما تحققه الدول الأخرى.

إن ضعف مردودية القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى أن هذا القطاع لم يكن له أي دور في التنمية الاقتصادية منذ استقلال الجزائر، ومرد ذلك اعتماد الدولة الكلي على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، ومن ثم مساهمتها في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة.⁽²⁷⁾

ويفسر ذلك ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج) حيث:

وصل عدد الجزائريين الذين سافروا إلى الخارج حوالي 1.500.000 جزائري سنة 2007 أي ما يعادل نموا قدره 11% بالمقارنة مع سنة 2006 (1.350.000) حيث تتمثل الجهات الأساسية للجزائريين في: ⁽²⁸⁾

- تونس: 686.000 مسافر.
- فرنسا: 384.000 مسافر.
- تؤكد الإحصائيات المسجلة لسنة 2007 المتعلقة بدخول وعبور الجزائريين خارج حدود الوطن، والتي تتميز بفارق 250.000 سائح، انتقال الجزائريين من كونها بلدا مرسلا إلى بلد مستقبل.
- والسبب في ارتفاع السياحة العكسية إلى ما يلي: ⁽²⁹⁾

- سوء تسيير المرافق السياحية وندره الخدمات التي يحتاجها السائح؛
- ضعف المنتج السياحي للجزائر وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فمابالك السياح الأجانب؛
- الظروف الامنية وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي خلال عقد التسعينات؛
- غياب إستراتيجية تسويقية فعالة لتسويق المنتج السياحي الجزائري داخل وخارج البلاد، سيما عامل الترويج.

كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في ارتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها، وبالتالي تعميق الفارق بينهما لغير صالح ميزان المدفوعات للسياحة والسفر للجزائر، مما أثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات للدولة وتعميق عجزه.

ج - السياحة والتشغيل في الجزائر:

تمثل السياحة أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، وعليه فلا يقتصر دور السياحة على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط كقطاع الفنادق، بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات، كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية. ويذهب الاقتصاديون إلى اعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف: (30)

- **العمالة المباشرة:** والتي تشمل الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسائح مثل عمال الفنادق والمطاعم، والمكاتب السياحية والرحلات والنقل، أي العمالة التي تشرف على سفر السائح وراحته وإيوائه وطعامه؛
- **العمالة غير المباشرة:** والتي تشمل الوظائف داخل المؤسسات والتنظيمات التي تمتد الأنشطة التي تخدم السائح مباشرة باحتياجاتها من السلع والخدمات مثل قطاع الخدمات والصناعات الحرفية والمزارع والصناعات الغذائية التي تمتد الفنادق بالمواد الغذائية.

تجعل الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر من قطاع السياحة قطاع بديلا لخلق الثروات ومناصب الشغل إدماج الشباب في الحياة المهنية، حيث يمثل العمل في فروع الفنادق، المقاهي والمطاعم، 1.8 % من إجمالي العمال في الجزائر، موضحة في الجدول التالي: (31)

جدول رقم (3): تطور التشغيل في القطاع السياحي الجزائري خلال (2006-2011)
الوحدة: (ألف عامل)

السنوات	2006	2007	2008	2011
عدد العمال	193.9	204.4	320	344

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة، البيئة وهيئة الإقليم.

مما سبق يتضح من الجدول أعلاه أن العمالة في قطاع السياحة في الجزائر تزايدت خلال فترة الدراسة بمعدل نمو متوسط، ويعتبر هذا النمو ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة.

كما يعاني القطاع السياحي الجزائري من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، إذ لا يتوفر معظم هؤلاء العاملين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي ساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية، والتي تعتبر أحد المنتجات السياحية التي لها دورها المميز في جذب السياح أو في إبعادهم.

إن انخفاض مستوى التأهيل والتكوين في أوساط العاملين بالقطاع السياحي الجزائري يعود أساسا إلى إن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو من حيث النوع، إضافة إلى وجود نقص في مؤسسات ومعاهد التكوين في مجال السياحة والفندقة، وفي إطار تكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها من دور في تسيير المؤسسات السياحية الفندقية وتحسين نوعية الخدمات في القطاع

السياسي في الجزائر تضمنت إستراتيجية التنمية المستدامة لتطوير السياحة موضوع التكوين في تخصصات مختلفة ومتفاوتة المستويات، كما تقدم الدولة تشجيعا للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا المجال. ويظل مستقبل التشغيل السياسي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، وبوزن الاستثمار الخاص في هذا المجال، وما يحمله ذلك من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة.⁽³²⁾

وأیضا من أجل التوافق مع خطة الحكومة أصبح لزاما اللجوء إلى تحسين بعض المعطيات القطاعية وضبط مؤشرات تطور القطاع، هكذا وأخذنا بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموكلة لقطاع السياحة، فإن التطور يتضمن توضيحا لأهم عناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال تحديد ما يلي:

- الاختيارات المستقبلية المفضلة من أجل تثمين عقلاني للإمكانات التي تتركز بها البلاد من أن تصبح الجزائر مقصدا سياحيا.
- التدابير والأدوات لتنفيذ العمليات المبرمجة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية حقيقية.
- تقييم الموارد اللازمة لتنفيذها.

وتماشيا مع ضرورة انجاز مخطط توجيهي يضمن تحقيق الأهداف ويؤطر عملية التنمية السياحية في الجزائر قامت وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ببعث المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في جانفي 2008 والذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.

هذا المخطط تقف الدولة إلى جانبه، يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير 2009، المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة (SDAT2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) الذي يبرز الكيفية التي تعتمز الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الأيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للسنوات المقبلة.

المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياسي الإقليمي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر.

وتستهدف السياسة السياحية الجديدة إلى تحقيق جملة من الأهداف:⁽³³⁾

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات الصناعية، الشغل).
- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو دولي.

- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية : ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية (إدماج الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة)
 - تثمين التراث التاريخي والثقافي: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة ، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة (المستدامة) عليها باحترام التنوع الثقافي وتحفي التراث وتساهم في التنمية المحلية.
 - التحسين الدائم لصورة الجزائر : يرى برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السوق الجزائرية ، ضمن أفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.
- خاتمة:

تنبع أهمية تنمية قطاع السياحة في الجزائر في الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية ويسهم في توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة .

ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب والمبررات من أهمها:

- ضرورة تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في تنمية القطاعات الأخرى غير النفطية ، إلا أن المؤشرات تدل على أن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي لا تزال منخفضة ودون المأمول، مما يعكس ضرورة العمل على تعزيز دور القطاعات الأخرى . ويمثل قطاع السياحة مصدرا حيويًا متجددًا يمكنه الإسهام بصورة فاعلة في زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي وتنويع هيكل الاقتصاد الجزائري؛
- إن التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في أسعار النفط، وما تعكسه من آثار سلبية على مسيرة التنمية في البلاد وعلى العجز في الموازنة، تتطلب التركيز على دعم قطاع السياحة وتطويره ليصبح من أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري؛
- يتوقع أن يمثل قطاع السياحة أحد أهم مصادر التوظيف على المستوى المحلي، سواء فيما يتعلق بالعمالة المباشرة في القطاع السياحي، أو العمالة غير المباشرة في القطاعات الأخرى ذات العلاقة؛
- توفر المقومات الأثرية والطبيعية والبيئية والإمكانات السياحية الأخرى؛
- إن تنمية القطاع السياحي في الجزائر بما يتطلبه من تنمية المناطق الريفية والصحراوية يمثل دعمًا لسكان هذه المناطق ورفعًا من مستوى معيشتهم بما يدفعهم للبقاء في مناطقهم وتعميرها بدلا من الهجرة إلى المدن الكبرى، وما يسببه ذلك من عدم توازن تنموي وتكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة؛
- إن الجزائر بتنميتها لقطاع السياحة وتخفيف العبء على قطاع المحروقات ، سيساهم ذلك على إرساء أسس التنمية المستدامة.كيف؟

وذلك باستفادة الأجيال الحالية بما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية كبيرة من خلال دفع عجلة التنمية السياحية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترك الفرصة للأجيال القادمة للاستفادة من قطاع

المحروقات من خلال دفع عجلة القطاعات الأخرى غير النفطية – منها السياحة - كبديل للمداخيل النفطية في الناتج المحلي)؛

● تمثل السياحة وسيلة مهمة لتعريف الآخرين بما تزخر به الجزائر وبعادات وقيم أهلها، خاصة بعد ما أفسدته العشرة السوداء؛

● إن تطوير القطاع السياحي في الجزائر سيحدث في الوقت نفسه نمواً وتطوراً وتمويلاً متزامناً في القطاعات الآخرين ذات الصلة (الثقافة، قطاع المواد الغذائية، البناء، الصحة، التعليم ...

● على الرغم من أهمية سياسة التنويع الاقتصادي ودورها في إيجاد مصادر دخل بديلة للنفط، إلا أن النفط وعائداته سيبقيان المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، نظراً للدور الذي يمارسه في الاقتصاد كسلعة إستراتيجية ولدور العائدات النفطية في تحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة.

● تتفاوت أهمية الاهتمام بعملية التنويع الاقتصادي من فترة إلى أخرى، ففي الأوقات كان هناك بطء وتراخي في متابعة عملية التنويع الاقتصادي، بينما في الفترات التي تراجعت فيها أسعار النفط ومن ثم الإيرادات، أدى ذلك إلى أن تصبح سياسة التنويع الاقتصادي من أولويات السياسة الاقتصادية وهدفاً من أهدافها الرئيسية.

● يمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة مهمة في عملية التنويع الاقتصادي، بحيث تمثل مصدر دخل يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فنجاح السياسات الجاذبة لهذه الاستثمارات كمصدر دخل مرافق للدخل النفطي بعد نموذجاً جيداً على نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

● نظراً لأهمية برامج الإصلاح الاقتصادي لعملية التنويع الاقتصادي، لابد من استمرار تبني هذه البرامج بغض النظر عن أسعار النفط وعائداته، حيث هناك حاجة لبرامج الإصلاح المالي والنقد وأسعار الصرف والتجارة الخارجية في حالة ارتفاع الأسعار كما هو الحال في حالة انخفاضها.

● العمل على زيادة الصادرات الجزائرية وتنويعها باعتبارها ضرورة حتمية لعملية التنويع الاقتصادي ولا يتم ذلك إلا من خلال توافر الهياكل الإنتاجية التي تمكننا من تحقيق هذا الهدف.

الإحالات والمراجع:

1 Alain Jounot, **le développement durable (100 questions pour comprendre et agir)**, AFNOR editions, 2004, p 3.

2 محمد طرشي، تقرورت محمد، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 4.

3 المرجع السابق، ص 4.

4 محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009، ص 73.

5 Lozato Giotart Jean Pierre, **Géographie du tourisme**, Pearson éducation, France, 2003, p21.

6 Lanquar Robert, **L'économie du tourisme, série que sais-je?** Puf, paris, france, 1994, p 11.

7 صلاح الدين خربوطي، السياحة المستدامة (دليل الأجهزة المحلية)، سلسلة الرضا للنشر، دمشق، 2004، ص 23.

8 زايد مراد، السياحة كصناعة في الإقتصاد الوطني، حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 109 مارس 2010، ص 10

- 9 - هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2005\2006، ص 35.
- 10 - المرجع السابق، ص 35
- 11 - حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2001، ص 132.
- 12 - زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 109 مارس 2010، ص 9.
- 13 - ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014، ص 5.
- 14 - عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي "مقاربة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص 8.
- 15 - عباس مكي حمزة، عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014، ص 57.
- 16 - على الموقع: <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/567ed288-247c-45>
- 17 - ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق، ص 8.
- 18 - عاطف لافي مرزوك، مرجع سابق، ص 13.
- 19 - المرجع السابق، ص 7.
- 20 - المرجع السابق، ص 8.
- 21 - ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق، ص 6.
- 22 - عزى الأخضر وجلطي غالم، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، دراسات إستراتيجية، 2006، ص 26.
- 23 - بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية (الجزائر، تونس والمغرب)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 162.
- 24 - عباس مكي حمزة وآخر، مرجع سابق، ص 72.
- 25 - عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2004\2005، ص 87.
- 26 - عشي صليحة، مرجع سابق، ص 89.
- 27 - عشي صليحة، مرجع سابق، ص 90.
- 28 - تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر، 2008، ص 248.
- 29 - عشي صليحة، مرجع سابق، ص 91.
- 30 - شعوبي محمود فوزي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2007، ص 23.
- 31 - تقرير الحكامة، مرجع سابق، ص 249.
- 32 - المرجع السابق، ص 102.
- 33 - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط الاستراتيجي الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص 17
- 34 - وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات، 2008.